University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

بنغازي جامعة
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الواحد والعشرون –02/ يونيو 2017

تقدير العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاع الزراعي الليبي والناتج المحلي الزراعي للفترة (1963-2010م)

* د. خيرية عبد الحميد اسحيب، ** د. مسعودة عبد الرحيم بوعروشة.
(قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عمر المختار - البيضاء - ليبيا)

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

بنغازي جامعة
كلية التربية المـــرج
المجلة الليبية العالمية

العدد الواحد والعشرون –02/ يونيو 2017

تقدير العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاع الزراعي الليبي والناتج المحلي الزراعي للفترة (1963-2010م)

الملخص:

يهدف البحث إلى تقدير العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الحكومي وبين الناتج المحلي الزراعي لغرض بيان تأثير السياسات المتبعة في الفترات المختلفة على حجم الإنفاق الحكومي للاستفادة من نتائج البحث في وضع سياسات للإنفاق الاستثماري تزيد من كفاءته في رفع إنتاجية القطاع الزراعي. بينت النتائج أن الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي، قد أخذت اتجاها عاما تصاعديا بعلاقة قوية مع الزمن، وكذلك الحالة بالنسبة لاتجاه العلاقة مع الاستثمارات الحكومية الإجمالية ولكن بعلاقة أقل قوة، أما مع الاستثمارات الزراعية فكانت ايجابية ضعيفة بشكل عام مما يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على تطور الإنفاق الاستثماري الزراعي قد تكون مرتبطة بسياسات الدولة تجاه القطاع الزراعي أو للظروف الاقتصادية السائدة أو لطبيعة موارد القطاع الزراعي. كما بينت النتائج عدم معنوية العلاقة بين الناتج الزراعي والإنفاق الاستثماري، وهذا ربما يعكس عدم الكفاءة أو الاستقرار في السياسيات الاستثمارية المتبعة في القطاع الزراعي. كما بينت النتائج أن تأثير العائدات النفطية على الاستثمار الزراعي كان أكثر وضوحا في الفترة الأولى للدراسة، أما في الفترة الثانية للدراسة فالعلاقة بدت اقل قوة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاع الزراعي.

مفتاح الكلمات: سياسة زراعية، استثمار زراعي، ناتج محلي زراعي، إيرادات نفطية.

Abstract

This paper aims to evaluate the relationship between government investment expenditure and agricultural GDP in terms to illustrate the impact of agricultural policies of different periods on the government expenditure. This is to take the advantage of research outcomes to develop policies for investment to increase its efficiency in improving agricultural sector productivity. Results showed that oil revenues, agricultural GDP and total GDP have taken a general strong significant upward trend, and this is also with total government investment, but in less strong relationship. However, although the agricultural investments was positively related to the time, but it was generally weak relationship, which means that there were other factors affecting agricultural investment spending; these factors might be associated with the government policies towards the agricultural sector, or the prevailing economic conditions, or the nature of the agricultural resources. Results also showed insignificant relationship between agriculture GDP and investment spending; this probably reflects the inefficiency and instability of the agricultural investment policies. As well as results revealed that the impact of oil revenues on government investment spending was more obvious in the first period of the study, however in the later period of study relationship between oil revenues and government investment spending appeared to be less strong.

- **المقدمة:**

يعتبر الاستثمار أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية، بل يراه البعض العجلة التي تحرك اقتصاديات الدول وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي. إن أهمية الاستثمار تكمن في أنه يزيد من الطاقة الإنتاجية، فقد أشار "كينز" إلى أن الاستثمار يعني الإضافة إلى قيمة رأس المال الحالي الناجم عن النشاط الإنتاجي، هذه الإضافة قد ينظر لها على أنها إضافة في الدخل تؤدي بالتالي إلى إضافة في حجم المدخرات والتي قد تتجه إلى الدخول في استثمارات جديدة؛ هذه الحركة تزيد من نمو الاقتصاد وتطوره. من الناحية الاقتصادية ينظر للاستثمار على أنه تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاج جديدة أو تطوير وسائل الإنتاج الحالية لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية. وهذا تماما ما يهدف إليه الاستثمار الحكومي؛ أي الاستثمار الذي تقوم به الدولة عبر وحداتها الاقتصادية العامة أو مؤسساتها وهيئاتها والشركات العامة التابعة لها.

إن الاستثمار الزراعي يعني الإنفاق على الأصول الإنتاجية الزراعية وعوامل الإنتاج الزراعي من أرض وعمل (بشري وألي) وأي أصول مزرعية يمكن تشغيلها لكي تولد دخلا إضافيا من خلال ما تنتجه من منتجات زراعية. ويساهم الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي من خلال الدفع بالبرامج والخطط التنموية نحو تحقيق أهدافها (النجفي، 1987). وتكون مساهمة الاستثمار عبر زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الزراعي كالرفع من كفاءة العنصر البشري، وتطوير الميكنة الزراعية وتطوير نظم الري وتحسين البذور وزيادة المساحات الصالحة للزراعة، وتطوير عناصر ومستلزمات الإنتاج الحيواني والسمكي وتنويع مصادر البروتين الحيواني. إن الاستثمار في القطاع الزراعي يعتبر حجر الأساس في عملية التنمية الزراعية. أشار خلف الله (2005) إلى ما ذكره "روستو" في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" أن مرحلة النهوض الاقتصادي الأساسية للدول الساعية للنمو تبدأ بشكل أساسي برفع مستويات الاستثمار المحلي بنسبة 10% من الدخل القومي على أقل تقدير لأجل ضمان حدوث نمو ذاتي للاقتصاد الوطني من أجل أن يتمكن من تكوين وتطوير رأس المال في المراحل اللاحقة. في هذا السياق فقد أوضحت دراسة متولي (2003) أن زيادة الاستثمارات العامة بنحو 10% أدت إلي زيادة في الإنتاج الزراعي المصري بنحو7.7% ونقص في الميزان التجاري الزراعي بنحو 15.3%، وزيادة في حجم العمالة الزراعية بنحو 2.9%. كما بينت نفس الدراسة أن زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص بنسبة 10% أدت إلي زيادة الإنتاج الزراعي بنحو 20.4%، ونقص في الميزان التجاري بنحو 5.14% وزيادة في حجم العمالة الزراعية بنحو 0.88%.

إن هذا التأثير الكبير للاستثمار على تطور إنتاجية القطاع الزراعي يؤكد على ضرورة تبني سياسات اقتصادية توسع من حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي وتشجع الاستثمار الزراعي العام والخاص، وتعمل على تذليل كافة الصعوبات التي تقف في طريقه لكي يتحقق أقصى استغلال ممكن للموارد الزراعية المتاحة. إن التوسع في الاستثمار الزراعي يكون على أحد شكلين، 1) التوسع الأفقي وهو عبارة عن التوسع في الاستثمار في الموارد الزراعية الطبيعية كتوسيع رقعة الأرض الزراعية دون زيادة مستوى وسائل الإنتاج المستخدمة. 2) التوسع الرأسي (التكثيف الزراعي) وهو عبارة عن التوسع في الاستثمار في وسائل الإنتاج وإدخال الميكنة الحديثة والإدارة الفنية، وهذا النوع من التوسع الاستثماري يساهم في تطوير الإنتاج الزراعي كما ونوعا في إطار تحقيق تنمية زراعية متكاملة (محمد، 2008). ولكن لابد من مراعاة طبيعة الاستثمار الزراعي التي تختلف عن الاستثمار في المجالات الصناعية أو الخدمية أو أي مجالات أخرى، وذلك نظرا لطبيعة المتغيرات المرتبطة بالإنتاج الزراعي وارتفاع درجة حساسيتها وانخفاض درجة التحكم فيها، مما يجعل الاستثمار في القطاع الزراعي يتسم بارتفاع درجة المخاطرة واللايقين فيما يتعلق بالعائد المتحقق. لذلك فهو بحاجة إلى بيئة استثمارية متطورة ومتكاملة حتى تنخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها الاستثمار

الزراعي. وهناك عدد من العوامل التي تعتبر محددة للاستثمار الزراعي ومقيدة له منها على سبيل المثال محددات طبيعية مثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، محدودية مصادر المياه، الظروف المناخية السائدة. هناك أيضا محددات قد تكون أكثر مرونة من المحددات الطبيعية وهي محددات اقتصادية وتقنية منها السياسات الزراعية المتبعة سواء في مجال الإنتاج الزراعي أو التسعير أو الدعم أو الإقراض الزراعي. وكذلك مستوى التقدم التكنولوجي وحجم القوى العاملة ونوعيتها ودرجة تخصصها وأيضا مستوى التصنيع الزراعي (الديلاوي، 2009).

- **المشكلة البحثية:**

ليبيا تعتبر من الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على عوائد قطاع النفط والغاز في تدوير عجلة الاقتصاد والإنفاق على القطاعات غير نفطية وعلى مؤسسات القطاع العام وعلى البنية التحتية. هذا الاعتماد الكبير والمتزايد، ومع انتشار الفساد الإداري والمالي، أدى إلى خلق قطاعات اقتصادية غير مجدية، تعاني من ضعف في الأداء وانخفاض مستوى الإنتاجية ومنها قطاع الزراعة الذي يعاني الكثير من المشاكل التي أدت إلى ضعف مساهمته في الدخل القومي وعدم قدرته على الوصول إلى تحقيق أهدافه. ووفقا للإحصاءات فقد خُص قطاع الزراعة باستثمارات كبيرة، وفي المقابل لم يكن تطور القطاع الزراعي بمستوى تطور تلك الاستثمارات حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 1970 -2009 نحو 5%، وبلغ أعلى مساهمة في 1998 بنسبة 11%، وأدنى مساهمة في 2009 بنسبة 1.2% وهي مؤشرات منخفضة مقارنة مع قطاعات اقتصادية أخرى[1].

- **أهداف البحث:**

الهدف العام من البحث هو محاولة بيان تأثير الاستراتيجيات والسياسات المتبعة في الفترات المختلفة على حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي، وتأثير الإنفاق الاستثماري على نمو القطاع الزراعي، والاستفادة من نتائج البحث في وضع سياسات للإنفاق الاستثماري لزيادة كفاءته ومساهمته في رفع إنتاجية القطاع الزراعي. وسيتم قياس الآتي:

1- قياس الاتجاه العام للاستثمار الزراعي وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة.

2- قياس العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والاستثمار الزراعي.

3- قياس العلاقة بين العوائد النفطية والاستثمار الزراعي.

- **فرضيات البحث:**

1- بمرور الزمن يكون للإنفاق الاستثماري الحكومي والناتج المحلي الزراعي اتجاها عاما تصاعديا.

2- يتأثر نمو الناتج المحلي الزراعي بحجم الإنفاق الاستثماري الحكومي على قطاع الزراعة.

3- يتأثر حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاع الزراعي بنمو العوائد النفطية.

4- يتأثر حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاع الزراعي بنمو الناتج المحلي الزراعي.

---

[1] سيتم التركيز في هذا البحث على الفترة من عام 1963 وهي بداية الاستفادة من الإيرادات النفطية وضخها في الاقتصاد الوطني على شكل استثمارات حكومية بهدف التنمية، إلى عام 2010 وهي آخر فترة قبل بدء حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني التي دخلت فيها ليبيا بعد أحداث 17 فبراير عام 2011.

- **الطريقة البحثية:**

اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الثانوية لبعض المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، باستخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي وباستخدام تطبيقات الإحصاء والاقتصاد القياسي والكلي من أجل الوصول إلى أهداف البحث واختبار فرضيات الدراسة بمساعدة برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

- **دور الزراعة في الاقتصاد الليبي:**

قبل اكتشاف النفط لعبت الزراعة دورا محوريا في الحياة الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمتها في توفير فرص العمل، وكذلك توفير دخل مستقر ودائم للعاملين في القطاع الزراعي بالإضافة إلي دورها الرئيسي في توفير الغذاء للسكان الذين لم يتجاوز عددهم المليوني نسمة في خمسينيات القرن الماضي. حيث كان معظم السكان يمارسون مهنة الزراعة والرعي والصيد فقد كانت تستقطب حوالي 60% من القوى العاملة وكانت الزراعة تساهم بنسبة 26.1% في عام 1958 من الناتج المحلي الإجمالي (Allan ، 1973). ورغم أن ليبيا ونتيجة لفقرها في الموارد الطبيعية آنذاك وكذلك فقرها في الموارد البشرية، كانت تعتمد على المساعدات الأجنبية، إلا أن الحكومة الليبية وبمساعدة الأمم المتحدة كانت قد جهزت برامج لتنمية القطاع الزراعي الذي اعتبرته القطاع الأكثر حيوية والذي يمكن الاعتماد عليه كمصدر للدخل القومي في ظل تخلف كل القطاعات الاقتصادية الأخرى وحالة الفقر التي عانى منها الاقتصاد الليبي. بعد اكتشاف النفط في نهاية الخمسينات، وتصدير أول شحنة في عام 1961 توقفت المساعدات الخارجية وانتهى العجز في ميزان المدفوعات وازداد التدفق النقدي من حوالي 9.8مليون دينار في 1955 إلي حوالي 35.7 مليون دينار في 1963 (El-Mallakh، 1969). ومنذ ذلك الوقت أصبحت ليبيا تمول استثماراتها الزراعية من الخزينة العامة للدولة حيث إيرادات النفط هي المغذي الرئيسي لها. كما ازداد حجم الاستثمارات الحكومية في القطاعي الزراعي من 1 مليون دينار في 1962 إلى حوالي 17 مليون دينار في 1967، واستمرت هذه الزيادة حتى بلغت كحد أقصى في 1980 حوالي 489 مليون دينار (مجلس التخطيط العام، 2001). في مقابل ذلك بدأ دور الزراعة في الاقتصاد الليبي بالانحسار، وبدأت قطاعات اقتصادية أخرى تنمو وتساهم بشكل أكبر في الاقتصاد المحلي على رأسها قطاع النفط وقطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات.

الشكل (1) التالي يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني بالمقارنة مع بعض القطاعات الاقتصادية (النفط، البناء والتشييد، الخدمات والصناعة). وقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 9.6 عام 1962، إلي أقل من 2% في 2009. بالرغم من أنه قد بلغ أقصى مساهمة له في عام 1998 بنسبة 11%، وشهدت الفترة من 1990 إلى 2000 نسبة مساهمة أعلى من الفترات السابقة واللاحقة لها بمتوسط بلغ تقريبا 8.3%.

الشكل (1) مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1962-2009

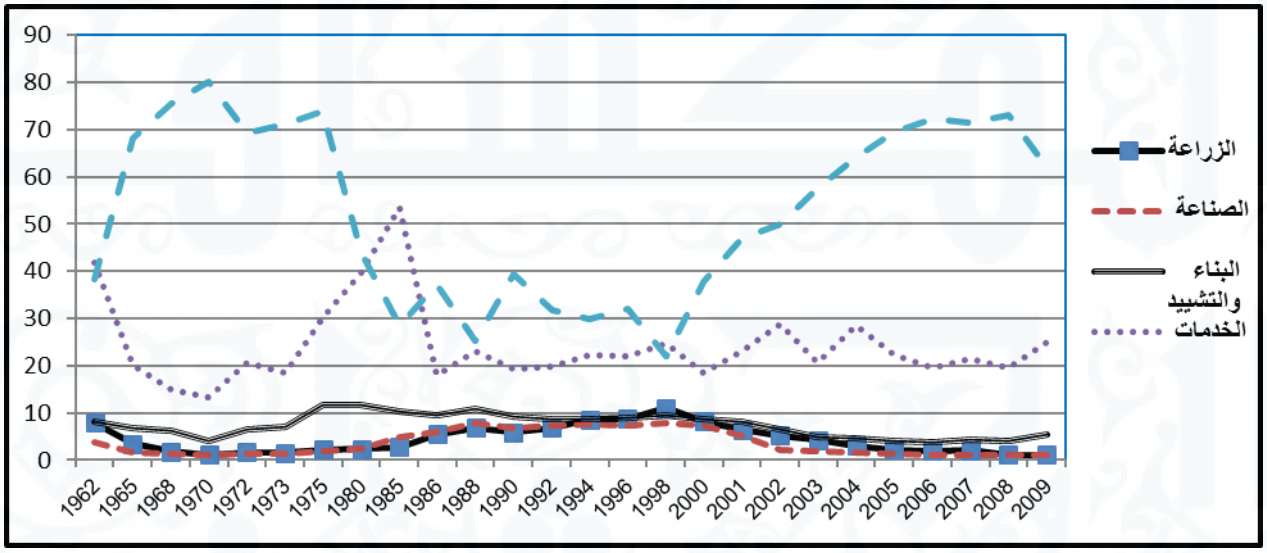

المصدر : ترجم من

Abuarosha, M. (2013), Drivers and Obstacles of Agriculture Development in Libya PhD thesis,Faculty of Management, Sheffield Hallam University, UK.

- **الموارد الزراعية في ليبيا:**

ليبيا دولة نامية من دول شمال إفريقيا بمساحة تناهز 1750540 كم^2، تطل على البحر المتوسط بساحل يصل طوله حوالي 1970 كم، وهي تقع ضمن الأقاليم المصنفة بالجافة وشبه الجافة، حيث لا تتجاوز مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 2% من إجمالي المساحة الكلية، أما الأراضي الرعوية فنسبتها حوالي 7.5% من إجمالي المساحة الكلية. أما المساحة الباقية فهي عبارة أراضي صحراوية وشبه صحراوية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014). ولذلك تعاني ليبيا من صعوبات في توفير الموارد المائية اللازمة للإنتاج الزراعي والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة (بوسنينة، 1992)، ولكن هناك فرص نمو وتطور أكثر فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني والسمكي. وهي المجالات التي من المفترض أن يتم توجيه الاستثمار الحكومي والخاص إليها في المستقبل في ظل إتباع سياسات اقتصادية تبنى على عنصر الميزة التنافسية لكثير من المنتجات الزراعية المحلية. ويمكن حصر أهم موارد القطاع الزراعي في ليبيا في الآتي:

1) الموارد الطبيعية:

أ) المياه: تعتبر ليبيا من الدول التي لا يوجد فيها مجاري طبيعية للأنهار والبحيرات العذبة، يذكر تقرير اللجنة الشعبية العامة (2001) أن معدلات سقوط الأمطار تنخفض على معظم أراضيها، فالمساحة التي تزيد معدلات الأمطار فيها عن 200 مم في السنة لا تزيد عن 1.8% من المساحة الكلية للبلاد، وتنحصر مصادر المياه في المياه السطحية والمياه الجوفية. وتعتبر المياه السطحية محدودة جدا حيث لا تزيد كمية الجريان السطحي من الوديان الموسمية عن 200 مليون م^3 سنويا، محصورة في منطقتي جبل نفوسة والجبل الأخضر. أما المياه الجوفية فتمثل حوالي 97% من أجمالي المياه المستهلكة في الأغراض المختلفة ومنها الأغراض الزراعية، تتجدد تلك المياه بمعدل 650 مليون م^3. بالإضافة إلى مياه جوفية غير متجددة يقدر السحب الآمن منها سنويا بنحو 3000 مليون م^3. ومن الجدير بالذكر أن قطاع الزراعة وحده، وهو المستهلك الأكبر للمياه، قد بلغ معدل استهلاكه للمياه عام 2000 حوالي 3860 مليون م^3، وقد قدر العجز المائي لذلك العام 673 مليون م^3. وهذا مؤشر يوحي بحالة الخطر

التي يتعرض لها المورد المائي في ليبيا ولابد من إتباع إجراءات من شأنها تخفيض معدل السحب من المياه الجوفية غير المتجددة وزيادة مساهمة الموارد المائية غير التقليدية مثل محطات التحلية، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وكذلك استغلال مشروع النهر الصناعي[1] بأساليب علمية أكثر كفاءة واستدامة، وهذه تعتبر مجالات هامة للاستثمار والتي ستساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الزراعية.

ب) التربة: تعتبر الترب الليبية ضمن نطاق ترب الأقاليم الجافة وشبه الجافة، ولكن بشكل عام تختلف طبيعتها من منطقة لأخرى فمثلا الترب المتواجدة في المناطق الساحلية تختلف عن ترب المناطق الجبلية أو السهلية والوديان أو المناطق الصحراوية. وتختلف أنواع التربة في مدى ملاءمتها وصلاحيتها للمحاصيل الزراعية المختلفة، فتوفير المياه وحده لا يكفي إذا كانت تركيبة التربة أساسا غير صالحة للزراعة. وتواجه التربة في ليبيا عدة مشاكل أهمها قوام التربة غير المناسب، ارتفاع محتواها من كربونات الكالسيوم، الملوحة، ارتفاع نسبة التشبع بالصوديوم والجبس، كما أن معظم المناطق في ليبيا معرضة للتعرية الريحية، والمناطق الجبلية الساحلية معرضة للانجراف المائي. وبشكل عام معظم الترب في ليبيا فقيرة في النيتروجين والفسفور والعناصر الصغرى (مجلس التخطيط العام، 2003). لذلك من المهم مراعاة استخدام الأراضي حسب قدرتها الإنتاجية والحفاظ على الأراضي الزراعية الحالية والحد من تدهورها بسبب استخدام نظم ري خاطئة واستخدام مياه ذات ملوحة عالية المراعي. وكذلك البحث عن تطوير الإنتاج الزراعي بالتوسع الرأسي عبر استخدام التقنية الحديثة التي تتكيف مع ظروف التربة المحلية.

ج) المراعي: تشمل المراعي الطبيعية في ليبيا عددا من البيئات الرعوية التي تختلف في صفاتها من منطقة لأخرى حسب العوامل المناخية ومعدلات الأمطار وكذلك نوع التربة وطبوغرافية المنطقة. وقد قدرت مساحة الرقعة الرعوية بحوالي 13.25مليون هكتار. تساهم هذه المراعي بتوفير حوالي 16% فقط من احتياجات الأعلاف الطبيعية لمجموع الحيوانات الرئيسية والتي قدر إجمالي احتياجاتها في عام 2000 بحوالي 3367 مليون وحدة علفية (اللجنة الشعبية العامة، 2001). وهذا يعني وجود عجز كبير في المتطلبات الغذائية للحيوانات بما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ممارسة الرعي الجائر الذي يؤدي إلي تدهور المراعي الحالية وتدني إنتاجيتها. من المهم جدا تطوير وسائل حصر الأراضي الرعوية وإصدار الخرائط النباتية بما يساهم في إعادة توزيع الاستثمارات الزراعية، وكذلك تحديد مساحات الأراضي المتدهورة بما يساعد في وضع الخطط المناسبة لإعادة أعمارها، وتطبيق برامج حماية المراعي الطبيعية واستدامتها، وكذلك ضخ استثمارات جديدة في مشاريع التكامل الزراعي الرعوي لتخفف الضغط على المراعي الطبيعية. وكذلك زيادة جهود التنمية ومشاريع الاستثمار في المجتمعات الريفية الرعوية التي من شأنها تحسين الظروف الاقتصادية لتلك المجتمعات.

د) المخزون السمكي: تتمتع ليبيا بساحل طويل نسبيا مقارنة مع باقي الدول المطلة على البحر المتوسط يصل طوله حوالي 1970كم، ومصايدها الطبيعية تعتبر الأقل استغلالا لمخزونها السمكي. حتى الآن لم يتم إجراء مسح شامل للمياه الإقليمية الليبية لتحديد حجم المخزون السمكي الفعلي. فهناك مناطق كثيرة خاصة في المياه العميقة في أعالي البحر لم تستغل، ومعظم عمليات الصيد تتم في المياه السطحية بالقرب من السواحل. ومن المهم أن يتم تركيز جهود الاستثمار البحري في اتجاه الصيد من المياه العميقة التي لم تستغل بعد والغنية بالأسماك البيضاء وأسماك التونة، والأسماك القاعية والرخويات وأيضا في مجال الاستزراع السمكي. ومن المعروف أن الثروة السمكية هي مورد متجدد ولكن لابد من استغلاله بالطرق العلمية التي تضمن عدم استنزافه، وكذلك تطبيق التشريعات البحرية الخاصة بحماية

[1] مشروع النهر الصناعي بدأ عام 1984 لنقل المياه الجوفية من الأحواض الرسوبية الكبرى الواقعة في جنوب ليبيا عبر شبكة من الأنابيب الضخمة، وقد تم انجازه على أربعة مراحل بتكلفة بلغت تقريبا 20مليار دينار. لمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الالكتروني:
http://www.gmmra.org/en/index.php?option=com_content&view=article&id=76&Itemid=50

المياه الإقليمية من لصوص البحر الأجانب. يعتبر مجال الثروة البحرية مجال واسع للاستثمار سواء في مجال الصيد ومستلزماته أو البنية التحتية وكذلك مجالات المناولة والحفظ والتصنيع.

2) الموارد البشرية:

تعتبر ليبيا من الدول المنخفضة في الكثافة السكانية، وتعاني من ضعف في المستوى الكمي والنوعي للموارد البشرية المحلية واعتمادها في معظم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية على العمالة الأجنبية التي ارتفعت نسبتها من حوالي 4.7% عام 1964 إلى أن وصلت حوالي 77%عام 2010،[1] وهذه النسب لا تتضمن قطاعي التعليم والصحة وأيضا مؤسسات الإدارة العامة. ويعاني قطاع الزراعة نقصا في القوى العاملة، فعوامل مثل انخفاض الدخل الزراعي، وارتفاع تكاليف المعيشة، وفرص العمل المتنوعة في المدن أدت إلي تزايد معدلات هجرة الفلاحين للأراضي الزراعية (الجنديل، 1978). وقد تناقصت مساهمة القطاع الزراعي في هيكل التشغيل من حوالي 40.9% عام 1962 (مجلس التخطيط العام 1996) إلى حوالي 3% عام2010 (صندوق النقد العربي، 2012). ويعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الأقل جذبا للمورد البشري الليبي. كما أن الطلب على القوى العاملة في قطاع الزراعة يزداد ببطء وبمعدل أقل من معدل النمو السكاني ومن معدل الطلب على العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى. إن السياسات الزراعية في ليبيا لم تركز جهودا أكبر على تنمية العنصر البشري الليبي ولم تتبنى برامج تشجع على اقتحام مزيد من القوى العاملة مجال الزراعة (الهيئة العامة للمعلومات، 1999). لذلك من المهم جدا تركيز الجهود الاستثمارية في مجال العنصر البشري سواء في برامج التدريب والإرشاد الزراعي من أجل رفع كفاءة العناصر الموجودة في القطاع الزراعي، أو في برامج التنمية الريفية التي تهدف إلى تقليل هجرة الشباب من عائلات المزارعين نحو المدن الحضرية، وتشجيعهم على البقاء والعمل في الزراعة.

3) الموارد المالية:

يذكر السائح (2005) أنه عند تحديد مصادر تمويل القطاع الزراعي في ليبيا نجد أنه يعتمد على القطاع العام (الحكومي): حيث أن حوالي 97% من إجمالي احتياجات القطاع التشغيلية والاستثمارية يغطيها القطاع العام. أما 3% المتبقية فهي التمويل القادم من القطاع الخاص والعائلي فيما يتعلق بالتمويل القادم من القطاع الحكومي وهو الممول الرئيسي، فهو يأتي عبر مصدرين؛ أولا: المؤسسات المصرفية التابعة للقطاع العام والتي تقدم القروض للمزارعين، وتشمل المصرف الزراعي والريفي. ثانيا: مخصصات الميزانية العامة حيث تخصص لكل قطاع اقتصادي قيمة نقدية حسب السياسات العامة للدولة وأولوياتها وبرامجها الاستراتيجية. ويتم ذلك في اتجاهين:

أ) الميزانية التسييرية: وهي موجهة للعمليات التشغيلية للقطاع الزراعي.

ب) ميزانية التحول: وهي لتمويل الاستثمارات الحالية والمستقبلية (الاستثمار الحكومي).

- التحليل:

أولا: تطور حجم الاستثمارات الحكومية في قطاع الزراعة:

بالنظر بعمق في مصادر التمويل الحكومي بشقيه المباشر وغير المباشر، نجد أن الإيرادات النفطية هي الممول الرئيسي للميزانية العامة للدولة وهي المستثمر الأكبر في قطاع المصارف والمؤسسات المالية. أما القطاع الزراعي الذي لا تتجاوز إنتاجيته ما يشبع السوق المحلي فإن مدخرات دخله لا تستطيع تمويل احتياجاته التشغيلية والاستثمارية. ورغم أن وجود النفط كثروة غير متجددة

[1] Available at http:// www.tamimi.own0.com.(Accessed:16/5/2016).

يجعل الدول غنية بما يكفي لتمويل استثماراتها المختلفة ولكن هذا النوع من التمويل الذي يعتمد على عوائد بيع النفط عبر منظمة أوبك يكون عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار العالمية ولسياسات الدول الكبرى (Abuarosha، 2013) هذا الأمر تحديدا جعل ليبيا في فترة الثمانينات تغير أسلوب التخطيط لبرامج التنمية من الخطط الثلاثية والخماسية إلى الخطط السنوية بعد الهبوط الحاد في أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية في منتصف الثمانينيات مما أثر على حجم مخصصات الاستثمار. كما أثرت فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا بعد حادثة لكربي[1] على حجم المخصصات الاستثمارية ليس لقطاع الزراعة فقط بل لكل القطاعات الاقتصادية، حيث مارست الدولة نوعا من السياسات التقشفية ولكن ذلك لم يمنع الحكومة من الاستمرار في الإنفاق على القطاع الزراعي. الجدول (1) يبين بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1963 إلى 2010 وهي تشمل تطور عوائد النفط، وإجمالي الاستثمارات الحكومية والاستثمار الزراعي والناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي، بالإضافة إلي بيان للأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري الحكومي على قطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات، وكذلك معدل نمو القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (1) بعض المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني للفترة 1963-2010(القيم بالمليون دينار)

السنوات	عائدات النفط	إجمالي الاستثمارات الحكومية	الاستثماري الزراعي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الزراعي	**أهمية نسبية للإنفاق الزراعي من الإجمالي	** *معدل نمو القطاع الزراعي	مساهمة الناتج الزراعي
1963	99.9	12.6	1.3	235.3	15.1	10.32	-	6.42
1964	195.7	23.0	1.9	364.6	16.7	8.26	10.60	4.58
1965	270.1	52.4	7.2	492.1	25.2	13.74	50.90	5.12
1966	356.1	82.3	10.1	634.9	27.3	12.27	8.33	4.30
1967	402.5	128.1	17.3	747.8	30.9	13.51	13.19	4.13
1968	684.6	140.5	14.4	1072.6	33.4	10.25	8.9	3.11
1969	757.7	112.1	13.2	1223.0	37.4	11.78	11.98	3.06
1970	841.1	146.0	23.4	1288.3	33.1	16.03	11.5-	2.57
1971	956.9	247.6	47.8	1586.5	33.0	19.31	0.30-	2.8
1972	949.2	397.4	63.8	1753.0	43.6	16.05	32.12	2.49
1973	1161.7	413.8	88.9	2182.5	60.0	21.48	37.61	2.75
1974	2388.3	866.0	223.9	3795.7	64.7	25.85	7.83	1.70

[1] عام 1992 فرضت عقوبات اقتصادية على ليبيا من قبل الأمم المتحدة بعد حادثة تفجير طائرة البانميركان 103 فوق قرية لكربي، حيث اتهم رجلان من المخابرات الليبية بزرع قنبلة على متن الطائرة التي أدى انفجارها إلي مقتل 259 راكبا و11 مواطن من سكان القرية الاسكتلندية. رفعت العقوبات جزئيا 1999، ثم رفعت كليا عام 2003 بعد أن وافقت الحكومة الليبية على دفع تعويضات تجاوزت 10 مليون دولار لكل عائلة من عائلات الضحايا.

2.26	28.13	26.23	82.9	3674.3	242.2	923.2	1925.3	1975
2.09	20.27	24.27	99.7	4768.1	288.1	1187.2	2711.2	1976
1.60	9.73-	20.60	90.0	5612.7	263.7	1280.3	3189.7	1977
2.22	35.67	20.55	122.1	5496.1	281.8	1371.3	2719.5	1978
1.85	14.99	20.32	140.4	7603.0	379.7	1868.8	4419.2	1979
2.24	68.38	19.20	236.4	10553.0	489.0	2551.6	6287.3	1980
3.11	15.74	16.97	273.6	8798.8	487.5	2872.6	4384.3	1981
3.20	4.42	13.04	285.7	8932.4	308.6	2365.9	3718.0	1982
3.56	6.06	12.06	303.0	8511.7	252.9	2096.3	3370.7	1983
4.14	6.60	14.30	323.0	7804.7	262.3	1834.7	3020.8	1984
4.36	5.94	12.00	342.2	7852.1	182.8	1523.3	3184.3	1985
3.17	16.60	-	118.23	4129.72	171.86	978.13	2086.70	متوسط الفترة الأولى
5.53	12.42	10.78	384.7	6960.7	120.4	1117.1	2158.0	1986
6.84	6.89	13.39	411.2	6011.6	105.6	788.4	1972.5	1987
6.84	2.94	13.84	423.3	6186.0	100	722.4	1530.5	1988
6.12	30.90	17.62	439.8	7191.0	145.1	823.4	1981.5	1989
5.86	9.80	31.3	482.9	8246.0	217.8	702.0	3085.0	1990
6.19	12.32	32.66	542.4	8757.3	236.2	723.3	2667.6	1991
6.83	16.19	7.37	630.2	9231.9	29.2	396.3	2358.2	1992
7.76	12.49	48.10	708.8	9137.7	194.9	405.2	1886.2	1993
8.56	16.79	2.76	827.9	9670.8	14	507.3	2271.4	1994
8.75	12.74	1.85	933.4	10672.3	5.9	318.9	2470.4	1995
8.72	15.12	8.69	1074.5	12327.3	57.4	660.9	2610.9	1996
9.18	17.92	20.51	1267.0	13800.5	173.7	847.1	2639.9	1997
11.06	10.05	12.68	1394.3	12610.6	61.5	485.2	1752.0	1998
10.30	3.97	6.74	1449.9	14075.2	53.5	794.1	2778.5	1999
8.17	0.69-	9.16	1439.7	17620.2	141.2	1541.0	3841.9	2000
6.46	3.31-	10.40	1392.0	21560.8	149.8	1439.7	7297.1	2001
4.46	3.10-	11.97	1348.8	30273.9	166.6	1392.0	11463.4	2002
3.70	2.0	9.16	1375.8	37221.6	123.5	1348.8	3929.0	2003

2.78	3.44-	7.34	1328.5	47825.7	262.7	3581.3	19956.0	2004
2.19	8.96	26.89	1447.5	66140.1	357.3	1328.5	34378.0	2005
2.04	13.51	2.44	1643.0	80414.6	175.3	7180.0	43566.0	2006
2.22	15.96	4.28	1905.2	85829.0	330.1	7718.7	48638.3	2007
2.10	17.98	6.40	2247.8	107268.0	439.0	6856.7	64417.0	2008
2.99	6.0	1.61	2382.7	79712.0	115.3	7143.3	35347.0	2009
2.73	6.75	10.37	2543.6	93196.0	*246.98	2382.7	55713.0	2010
5.94	8.57	_	1200.99	32077.63	160.92	2048.17	14428.37	متوسط الفترة الثانية
4.61	12.33	_	682.17	18685.92	166.16	1535.44	8514.65	المتوسط للكل

* تم تقديره بواسطة المتوسطات المتحركة.

** حسبت بواسطة الباحثين بواسطة قسمة الإنفاق الزراعي/ الإنفاق الإجمالي × 100.

المصدر: جمعت وحسبت من مصادر مختلفة: مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1962-2000، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس/ 2001، صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول (1) نلاحظ أن معدل نمو القطاع الزراعي اتسم بالتذبذب حيث بلغ أدنى قيمة له عام 1970 بمعدل نمو سالب بلغ 11.5، وأقصى قيمة له كانت عام 1980 بمعدل 68.3، أما متوسط معدل النمو للفترة الأولى من الدراسة بلغ 16.6، وانخفض في الفترة الثانية حيث بلغ متوسط معدل النمو 8.5. أما مساهمة الناتج الزراعي في الاقتصاد المحلي فقد بلغت أقصاها عام 1997 بنسبة 11.6%، وأدنى مساهمة كانت في 1977 بنسبة 1.6%، أما متوسط مساهمته للفترة الأولى للدراسة فقد بلغت 3.17%، ومتوسط مساهمته للفترة الثانية فقد بلغت 5.44%، وبمتوسط عام لإجمالي الفترة بلغ 4.61. وهي مساهمة منخفضة على كل الأحوال إذا ما قورنت بمساهمة القطاعات الأخرى والتي بينها الشكل (1).

1-تطور الاستثمارات الزراعية لإجمالي الفترة (1963-2010):

يلاحظ من الجدول (1) أعلاه أن إجمالي الإنفاق الحكومي الاستثماري قد زاد من 12.6 مليون دينار عام 1963 إلى حوالي 2382.7 مليون دينار عام 2010، كما تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الحكومية قد بلغت أقصى قيمة لها عام 2007 حيث بلغت 7718.7 مليون دينار. أما الاستثمار الزراعي الحكومي فقد زاد من 1.3 مليون دينار عام 1963 إلى حوالي 246.98 مليون دينار عام 2010، كما تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الزراعية الحكومية قد بلغت أقصى قيمة لها عام 1980 حيث بلغت 489 مليون دينار. بمقارنة تلك المؤشرات مع العوائد النفطية فقد زاد من 99.9 مليون دينار عام 1963 إلى حوالي 55713 مليون دينار عام 2010، كما تجدر الإشارة إلى أن العوائد النفطية قد بلغت أقصى قيمة لها عام 2008 حيث بلغت 64417 مليون دينار. في المقابل فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي من 235.3 مليون دينار عام 1963 إلى حوالي 93196 مليون دينار عام 2010، كما تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ أقصى قيمة له عام 2008 حيث

بلغ 107268 مليون دينار. أما الناتج المحلي الزراعي فقد زاد من 15.1 مليون دينار عام 1963 إلى حوالي 2543.6 مليون دينار عام 2010، وهي أقصى قيمة بلغها الناتج المحلي الزراعي.

وبدراسة الاتجاه الزمني لتطور المؤشرات السالفة الذكر خلال الفترة (1963-2010) تبين من المعادلات المذكورة في الجدول (2) وجود علاقة طرديه بين المتغيرات المذكورة في الجدول وبين متغير الزمن، وقد بينت المعادلة رقم (1.1) أن العوائد النفطية قد زادت خلال تلك الفترة بمعدل 8.6%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 70.6% من التغيرات في قيمة العوائد النفطية ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. أما الاستثمارات الإجمالية فقد بينت المعادلة رقم (1.2) أنها زادت خلال الفترة بمعدل 7.1%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 51% من التغيرات في حجم الاستثمارات الحكومية ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج.

أما الاستثمارات الزراعية فقد بينت المعادلة رقم (1.3) أنها زادت خلال نفس الفترة بمعدل 5%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 23.2% من التغيرات في حجم الاستثمارات الزراعية ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية وهي حوالي 76.8% فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين من المعادلة رقم (1.4) أنه قد زاد خلال تلك الفترة بمعدل 10.1%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 90% من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. أما الناتج المحلي الزراعي فق بينت المعادلة رقم (1.5) أنه قد زاد خلال تلك الفترة بمعدل 10.9%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 96.5% من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الزراعي ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج.

جدول (2) معادلات الاتجاه العام لمتغيرات الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1963-2010)

ر.م	البيان	المعادلة	F	R^2	معدل النمو
1.1	تطور العوائد النفطية	$Y = 350.306^{0.086\ X}$ (10.500)	**110.259	0.706	8.6%
1.2	تطور الاستثمارات الحكومية الإجمالية	$Y = 129.461^{0.071X}$ (6.921)	**47.900	0.510	7.1%
1.3	تطور الاستثمارات الحكومية الزراعية	$Y = 26.400^{0.050\ X}$ (3.732)	*13.929	0.232	5%
1.4	تطور الناتج المحلي الإجمالي	$Y = 617.885^{0.101\ X}$ (20.314)	**412.641	0.900	10.1%
1.5	تطور الناتج المحلي الزراعي	$Y = 20.055^{0.109\ X}$ (35.518)	**1261.495	0.965	10.9%

* مستوى معنوية 0.05 ** مستوى معنوية 0.01

2-تطور الاستثمارات الزراعية للفترة (1963-1985):

يوضح الجدول (1) أعلاه أن إجمالي الاستثمارات الحكومية أخذ نمطا متزايدا منذ 1963 وحتى 1981 حيث قد زاد من 12.6 مليون دينار عام 1963 إلى حوالي 2872.6 مليون، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمار الزراعي الحكومي فقد زاد من 1.3 مليون دينار عام 1963 إلى حوالي 489 مليون دينار عام في 1980، ثم أخذت تلك الاستثمارات (الإجمالية والزراعية) بالتناقص. وبملاحظة

العوائد النفطية نجد أنها قد أخذت مسارا متزايدا منذ 1963 إلى 1974 ثم بدأت بالتذبذب بين الزيادة والنقصان حتى بلغت أقصى قيمة لها في 1980 بقيمة 6287.3 مليون دينار. ثم بدأت بالتناقص. في المقابل نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد أخذ مسارا متزايد من 235.3 مليون دينار عام 1963 إلى أن بلغ أقصى قيمة في 1980 بحوالي 10533 مليون دينار، ثم بدأ بالتناقص إلى أن بلغ 7852.1 مليون دينار في 1985. كما تجدر الإشارة إلى الناتج المحلي الزراعي ظل متزايدا منذ 1963 وحتى 1985 فقد زاد من 15.1 مليون دينار عام 1963 إلى حوالي 342.2 مليون دينار عام 1985، وهي أقصى قيمة بلغها الناتج المحلي الزراعي لتلك الفترة.

بدراسة الاتجاه الزمني لتطور المؤشرات السالفة الذكر خلال الفترة (1963-1985) تبين من المعادلات المذكورة في الجدول (3) وجود علاقة طرديه بين المتغيرات المذكورة في الجدول وبين متغير الزمن، وقد بينت المعادلة رقم (2.1) أن العوائد النفطية قد زادت خلال تلك الفترة بمعدل 15.5%، كما يشير معامل التحديد إلي أن نحو 86.1% من التغيرات في قيمة العوائد النفطية ترجع إلي عوامل يعكس أثرها الزمن ، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. أما الاستثمارات الإجمالية فقد بينت المعادلة رقم (2.2) أنها زادت خلال الفترة بمعدل 22.4%، كما يشير معامل التحديد إلي أن نحو 89.1% من التغيرات في حجم الاستثمارات الحكومية ترجع إلي عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. أما الاستثمارات الزراعية فقد بينت المعادلة رقم (2.3) أنها زادت خلال نفس الفترة بمعدل 24.1%، كما يشير معامل التحديد إلي أن نحو 81.4% من التغيرات في حجم الاستثمارات الزراعية ترجع إلي عوامل يعكس أثرها الزمن ، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج.

جدول (3) معادلات الاتجاه العام لمتغيرات الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1963-1985)

ر.م	البيان	المعادلة	F	R^2	معدل النمو
2.1	تطور العوائد النفطية	$Y = 205.309^{0.155 X}$ (11.389)	**129.720	0.861	15.5%
2.2	تطور الاستثمارات الحكومية الإجمالية	$Y = 29.549^{0.224X}$ (13.214)	**174.610	0.891	22.4%
2.3	تطور الاستثمارات الحكومية الزراعية	$Y = 3.798^{0.241 X}$ (9.587)	**91.902	0.814	24.1%
2.4	تطور الناتج المحلي الإجمالي	$Y = 339.643^{0.166 X}$ (17.359)	**301.341	0.935	16.6%
2.5	تطور الناتج المحلي الزراعي	$Y = 12.650^{0.147 X}$ (26.303)	**691.869	0.971	14.7%

* مستوى معنوية 0.05 ** مستوى معنوية 0.01

بالنظر إلي الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين من المعادلة رقم (2.4) أنه قد زاد خلال تلك الفترة بمعدل 16.6%، كما يشير معامل التحديد إلي أن نحو 93.5% من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلي عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. أما الناتج المحلي الزراعي فق بينت المعادلة رقم (2.5) أنه قد زاد خلال تلك الفترة بمعدل 14.7%،

كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 97.1% من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الزراعي ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج.

3- تطور الاستثمارات الزراعية للفترة (1986-2010):

يلاحظ من الجدول (1) أعلاه أن إجمالي الإنفاق الحكومي الاستثماري قد زاد من 1117.1 مليون دينار عام 1986 إلى حوالي 2382.7 مليون دينار عام 2010، كما تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الحكومية لتلك الفترة قد بلغت أقصى قيمة لها عام 2007 حيث بلغت 7718.7 مليون دينار. أما الاستثمار الزراعي الحكومي فقد زاد من 120.4 مليون دينار عام 1986 إلى حوالي 246.98 مليون دينار عام 2010، كما تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الزراعية الحكومية لتلك الفترة قد بلغت أقصى قيمة لها عام 2008 حيث بلغت 439 مليون دينار. وأدنى قيمة لها عام 1995 حيث بلغت 5.9 مليون دينار. بمقارنة تلك المؤشرات مع العوائد النفطية فقد زاد من 2158 مليون دينار عام 1986 إلى حوالي 55713 مليون دينار عام 2010، كما تجدر الإشارة إلى أن العوائد النفطية قد بلغت أقصى قيمة لها عام 2008 حيث بلغت 64417 مليون دينار. في المقابل فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي من 6960.7 مليون دينار عام 1986 إلى حوالي 93196 مليون دينار عام 2010، كما تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ أقصى قيمة له عام 2008 حيث بلغ 107268 مليون دينار. أما الناتج المحلي الزراعي فقد زاد من 384.7 مليون دينار عام 1986 إلى حوالي 2543.6 مليون دينار عام 2010، وهي أقصى قيمة بلغها الناتج المحلي الزراعي لتلك الفترة.

بدراسة الاتجاه الزمني لتطور المؤشرات السالفة الذكر خلال الفترة (1986-2010) تبين من المعادلات المذكورة في الجدول (4) وجود علاقة طرديه بين المتغيرات المذكورة في الجدول وبين متغير الزمن، وقد بينت المعادلة رقم (3.1) أن العوائد النفطية قد زادت خلال تلك الفترة بمعدل 15.6%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 76.9% من التغيرات في قيمة العوائد النفطية ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. أما الاستثمارات الإجمالية فقد بينت المعادلة رقم (3.2) أنها زادت خلال الفترة بمعدل 9.9%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 57.1% من التغيرات في حجم الاستثمارات الحكومية ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. أما الاستثمارات الزراعية فقد بينت المعادلة رقم (3.3) أنها زادت خلال نفس الفترة بمعدل 4.9%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 13.2% فقط من التغيرات في حجم الاستثمارات الزراعية ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية وهي حوالي 86.8% فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين من المعادلة رقم (3.4) أنه قد زاد خلال تلك الفترة بمعدل 12.9%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 92.5% من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج. أما الناتج المحلي الزراعي فقد بينت المعادلة رقم (3.5) أنه قد زاد خلال تلك الفترة بمعدل 7.7%، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 93.4% من التغيرات في قيمة الناتج المحلي الزراعي ترجع إلى عوامل يعكس أثرها الزمن، أما النسبة المتبقية فهي متغيرات لم يتضمنها النموذج.

جدول (4) معادلات الاتجاه العام لمتغيرات الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1986-2010)

ر.م	البيان	المعادلة	F	R^2	معدل النمو
3.1	تطور العوائد النفطية	$Y = 777.580^{0.156\ X}$ (8.740)	**76.386	0.769	15.6%
3.2	تطور الاستثمارات الحكومية الإجمالية	$Y = 342.206^{0.099X}$ (5.529)	**30.572	0.571	9.9%
3.3	تطور الاستثمارات الحكومية الزراعية	$Y = 61.260^{0.049\ X}$ (1.869)	*3.495	0.132	4.9%
3.4	تطور الناتج المحلي الإجمالي	$Y = 3725.394^{0.129\ X}$ (16.834)	**283.387	0.925	12.9%
3.5	تطور الناتج المحلي الزراعي	$Y = 379.101^{0.077\ X}$ (18.045)	**325.639	0.934	7.7%

* مستوى معنوية 0.05 ** مستوى معنوية 0.01

ثانيا: العلاقة بين الاستثمار الزراعي والناتج المحلي الزراعي والعوائد النفطية:

تظهر إحصاءات مصرف ليبيا المركزي لعدة سنوات أن الناتج المحلي الزراعي يزداد ولكن بمعدل بطيء مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث ازداد الناتج المحلي الزراعي من حوالي 15 مليون دينار في عام 1962 إلى حوالي 2382 مليون دينار عام 2009 (2010). كما يوضحها الشكل (2). اتسم معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعي بالتذبذب من فترة لأخرى، فعلى سبيل المثال شهدت الفترة من 1963 -1969 معدل نمو سنوي مركب بلغ 14%، أما الفترة من 1971-1985 فقد شهدت نموا سنويا مركب قدر بمعدل 18.1%. والفترة من 1986-2000 فقد شهدت نموا سنويا مركب بحوالي 10.1% (مجلس التخطيط العام، 2001).

الشكل (2) الناتج المحلي الزراعي والاستثمار الزراعي (1963-2010)

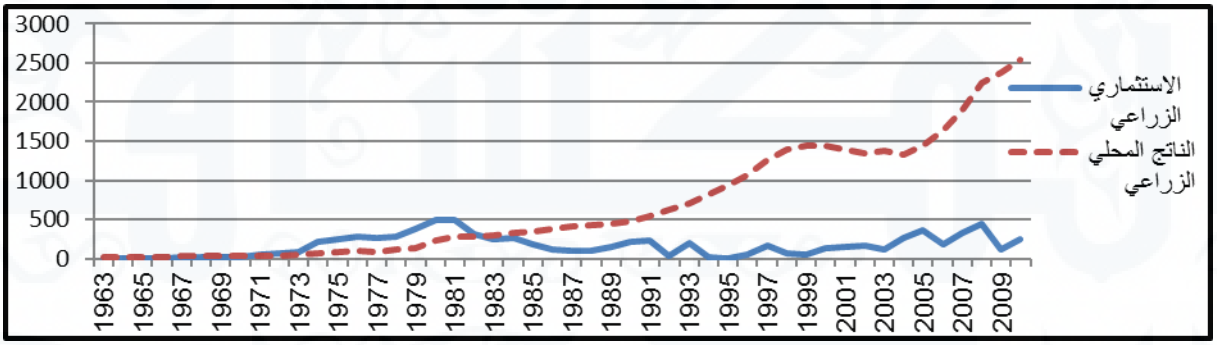

المصدر: الباحثين من بيانات الجدول (2).

لقد شهدت الفترة من بداية السبعينات وحتى منتصف الثمانينات اهتماما كبيرا من قبل الحكومة بالقطاع الزراعي، وقد سميت تلك الفترة بالدفعة القوية Big-Bush، وقد ساعدها على ذلك الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي شهدتها السوق العالمية تلك الفترة حيث ارتفعت عوائد النفط من حوالي 192مليون دينار عام 1969 إلى نحو 650 مليون دينار عام 1972 (Zarmouh، 1998). وحسب

ما جاء في الكثير من التقارير الحكومية (ميزانيات التحول ومخصصات القطاعات) خصصت استثمارات كبيرة من أجل تنفيذ سلسلة واسعة من البرامج والأنشطة الإنمائية الزراعية والريفية والمشاريع الزراعية كاستصلاح وتطوير الأراضي، وحفر الآبار، إضافة إلى مشاريع الإنتاج الحيواني والسمكي. كل تلك الخطط والبرامج كانت وفق سياسة عامة للدولة كانت تضع تنمية القطاع الزراعي كأولوية لتحقيق بعض الأهداف القومية وعلى رأسها تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط والوصول إلى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي. ولكن رغم ذلك ظلت مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ضعيفة.

1) العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والاستثمار الزراعي:

بتحليل هذه العلاقة على اعتبار أن الإنفاق الاستثماري هو المتغير المستقل والناتج المحلي الزراعي هو المتغير التابع، نجد أنه لم تثبت معنوية العلاقة بين الناتج المحلى الزراعي كمتغير تابع والإنفاق الاستثماري الزراعي كمتغير مستقل عند مستويات المعنوية المألوفة (5%، 1%) خلال فترات الدراسة وباستخدام الأسعار الجارية والثابتة الواردة في جدول (1) بالملحق. الأمر الذي ربما يعتبر نتاجا لطبيعة القطاع الزراعي وتأثره واعتماده على العديد من العوامل الطبيعية مثل الظروف المناخية، والموارد المائية، والتربة، والعمالة الزراعية، وغيرها من العوامل الأخرى التي لم تعتبر في هذه الدراسة. وعند تحليل العلاقة بينهما على اعتبار أن الناتج المحلي الزراعي هو المتغير المستقل والاستثمار الزراعي كمتغير تابع لم تثبت أيضا معنوية العلاقة إحصائيا عند مستويات المعنوية المألوفة (5%، 1%) خلال فترات الدراسة وباستخدام الأسعار الجارية والثابتة الواردة في جدول (1) بالملحق.

2) العلاقة بين الاستثمار الزراعي الحكومي والعائدات النفطية:

بتحليل العلاقة بين حجم الإنفاق الاستثماري على القطاع الزراعي والتدفقات القادمة من إيرادات النفط وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) تبين من نتائج التحليل كما هو وارد بالجدول رقم (5) أن النموذج الخطى يعد أفضل النماذج نظراً لارتفاع قيمة معامل التحديد بالإضافة إلى معنوية معامل الانحدار ومعنوية النموذج عند مستوى المعنوية 1%. قد خلى النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي بالنسبة للفترة الأولي والثانية بينما ظهرت المشكلة لإجمالي الفترة وتم معالجتها بطريقة الفروق (عبد القادر، 2009).

تشير نتائج المعادلات الثلاث بالجدول رقم (5) بان العائدات النفطية كان لها الأثر الايجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% على الإنفاق الاستثماري الزراعي خلال فترات الدراسة الثلاث بمعامل تحديد بلغ 92%، 51%،32% للفترة الأولي والثانية والثلاثة على التوالي. وكما هو ملاحظ من نتائج التحليل الإحصائي يتبين أن تأثير العائدات النفطية كان أكثر وضوحا خلال الفترة الأولي الأمر الذي يمكن أن يعزي إلى التغيرات والتقلبات الاقتصادية والسياسية السريعة التي تعرض لها سوق النفط وما كان لها من عظيم الأثر على عدم استقرار الإيرادات النفطية، وقدم تميزت الأسعار في تلك الفترة بالارتفاع مما انعكس على حجم الاستثمارات الحكومية التي استثمرت بشكل كبير في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية. أما الفترة الثانية فقد عكست علاقة اقل قوة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاع الزراعي وقد يعزى ذلك إلى تغير سياسات الدولة تجاه القطاع الزراعي أو أساليب استغلالها للإيرادات النفطية.

جدول (5) تقدير أثر العائدات النفطية على الاستثمار الزراعي الحكومي

البيان	المعادلة	F	R^2	DW
الفترة الأولي	$Y = -20.545+0.091X$ $(15.62)^{**}$	243.94^{**}	0.92	1.66
الفترة الثانية	$Y = 104.053+0.004X$ $(4.80)^{**}$	23.003^{**}	0.51	1.97
إجمالي الفترة	$Y^*_t = 28.837+0.009X^*_t$ $(4.69)^{**}$	21.957^{**}	0.32	2.14

$X^*t=(x_t-px_{t-1})$ ،$Y^*t= (y_t-py_{t-1})$

- **النتائج والمناقشة:**

بينت نتائج تحليل الاتجاه العام للسلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية التي تناولتها الدراسة أن هناك علاقة طرديه قوية بين الزمن وكل من العوائد النفطية والناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي، وتقل قوة العلاقة إلي حد ما بين متغير الزمن وحجم الاستثمارات الحكومية الإجمالية خاصة في الفترة 1986-2010، أما العلاقة مع الاستثمارات الزراعية فيبدو أنها ايجابية ضعيفة رغم عدم انتفائها للفترة ككل وتكون أضعف ما يكون للفترة 1986-2010 ما يعني أن الاستثمارات الزراعية لا تزداد بمرور الزمن ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر على حجم الإنفاق الاستثماري قد تكون متعلقة بسياسات الدولة تجاه القطاع الزراعي أو للظروف الاقتصادية السائدة أو حسب احتياجات القطاع الزراعي ومعدلات نموه على العموم. لذلك وجد الباحثين أنه من المفيد دراسة العلاقة بين حجم الاستثمارات الزراعية وبين الناتج المحلي الزراعي على أساس أنه انعكاس لجدوى هذه الاستثمارات، وأيضا تأثير نمو الناتج المحلي الزراعي على حجم الإنفاق الاستثمار على القطاع الزراعي، وأيضا العلاقة بين حجم الاستثمارات وبين العوائد النفطية على أساس أنها مصدر تمويل الاستثمار الزراعي.

وقد تبين من نتائج التحليل الإحصائي عدم معنوية العلاقة بين الناتج الزراعي كمتغير مستقل والإنفاق الاستثماري كمتغير تابع والعكس الأمر الذي ربما يعكس عدم الكفاءة وعدم الاستقرار في السياسيات الاستثمارية المتبعة في القطاع الزراعي بصفة عامة. كما بينت النتائج أن تأثير العائدات النفطية كان أكثر وضوحا في الفترة الأولى للدراسة (1963-1985)، وهي بداية فترة تلقي إيرادات النفط، والتي تزايدت بشكل متسارع حتى نهاية السبعينيات بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية تلك الفترة. وقد استثمرت تلك الإيرادات بشكل كبير في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية. أما الفترة الأخيرة فهي تعكس علاقة اقل قوة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الاستثماري الحكومي على القطاع الزراعي، فقد شهدت تلك الفترة واقعيا توجها متباعدا عن القطاع الزراعي وبداية للتوجه نحو قطاعات اقتصادية أخرى مع بدء تغير سياسات الدولة داخليا وخارجيا.

من غير المنطقي أن يكون استمرار الإنفاق على نمو وتطور القطاع الزراعي (كما تبينها التقارير الحكومية) مترافقا مع ضعف في معدلات النمو والإنتاجية والمساهمة في الاقتصاد المحلي. إن هذا الارتباك يكمن في حقيقة أن هناك دائما أموال متاحة للإنفاق مع غياب تام للرقابة عليها. ومن جهة أخرى فإن الملاحظ للشأن السياسي في ليبيا يستطيع قراءة أن الكثير من الأهداف القومية المعلنة كانت مجرد شعارات لا علاقة لها بالمعايير الاقتصادية، ولم تكن هناك إرادة فعلية لتحقيقها، إن عقودا تجاوزت الأربعة من تبني سياسات عامة للتنمية الزراعية تعتبر الاكتفاء الذاتي أولوية من المتوقع أن تكون كافية للوصول إلى تحقيق ذلك الهدف وغيره من أهداف التنمية ولكن وحسب آخر إحصائيات الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق تبين أن ليبيا تستورد أكثر من 80% من احتياجاتها الغذائية (الهيئة العامة للمعلومات، 2010).

في واقع الأمر إن الاعتماد الكبير على النفط قلل من استعداد الحكومات المتعاقبة لمتابعة مصير الأموال التي يتم إنفاقها على القطاع الزراعي على اعتبار أنه ليس هناك حاجة لإيرادات القطاع الزراعي طالما أن إيرادات النفط قادرة على تلبية كل الاحتياجات. وقد أدى ذلك إلى استغلال الدعم الحكومي والمخصصات المالية في مسارات أخرى بدلا من إتباع طريق التنمية الزراعية من خلال انتشار الفساد المالي والإداري بين المستويات الإدارية المختلفة من أعلى هرم السلطة والي أدنى مستوى وظيفي في وزارة الزراعة والإدارات والمشاريع التابعة لها. كل هذا جعل الاستثمارات الحكومية تستمر ولكن دون أن نرى أثرها الفعلي على شكل معدل نمو مضطرد للقطاع الزراعي أو زيادة متسقة في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. ورغم وجود محاولات لتقليل الاعتماد على النفط ولكن تلك المحاولات لم تدعم بالإرادة الفعلية وظلت على شكل مقترحات تناقش باستمرار ولم تدخل حيز التنفيذ الفعال والمؤثر، ولازالت الدولة حتى الآن تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل دون أي اعتبار إلى أنه مصدر غير متجدد وسينضب يوما ما. من جهة أخرى كان لهيمنة القطاع العام على الاستثمارات الحكومية وعدم منح القطاع الخاص دور يذكر عبر منحه التمويل اللازم عبر المؤسسات المصرفية والمالية وعبر منح الاعتماد والقروض كان أيضا عاملا مهما في عدم استغلال الاستثمارات الحكومية بالشكل الأمثل، حيث يعاني القطاع العام في ليبيا من مشاكل كثيرة أدت إلى ضعف كفاءته وأدائه وانخفاض إنتاجيته وترهله وفشله في إدارة الاقتصاد الوطني بما يتوافق مع أهداف التنمية المختلفة. أيضا ضعف أجهزة الرقابة والمتابعة، ففي عملية الاستثمار ليس فقط من المهم دراسة الخيار الاستثماري وجدواه الاقتصادي ولكن أيضا من المهم متابعة الاستثمارات التي تم ضخها في ذلك الخيار الاستثماري، والتأكد من أن تلك الاستثمارات تسير في الاتجاه الصحيح وفقا للغرض الذي رصدت من أجله، والتأكد من أنها تدار بطريقة سليمة تحقق العوائد المرجوة. في هذا السياق فإن لغياب أجهزة الرقابة الفعالة دور كبير في ضعف كفاءة الاستثمار الحكومي والذي ضخ في مشاريع كبيرة ومكلفة انتهت إلى الخردة والفشل والأمثلة على ذلك كثيرة.

المراجع:

الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (2010) إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (1999) التقرير الوطني للتنمية البشرية، طرابلس، ليبيا.

اللجنة الشعبية العامة (2003) مجلس التخطيط العام، مشروع السياسة الزراعية، تقرير غير منشور.

اللجنة الشعبية العامة (2001) دراسة الوضع المائي في الجماهيرية العظمى والاستراتيجية الوطنية لإدارة الموارد المائية للفترة (2000-2025).

أماني على محمد (2008) دراسة كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 18، العدد الثالث، القاهرة.

أموري هادي الحسناوي (2002) طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

سالم النجفي (1987) التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، بغداد، العراق.

صالح الامين الأرباح، (1996) الإنتاج الغذائي في ليبيا. إلى أين؟ ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الجغرافي. الجزء الأول. جامعة الزاوية.

صفية محمد عبد القادر (2005) السياسات الاقتصادية الزراعية واستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، معهد التخطيط، طرابلس. ليبيا.

صندوق النقد العربي (2012) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة.

عبد القادر محمد عطية (2009) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

عبد البارئ شوشان الزنى. 1999. قياس اتجاه التضخم في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1964 – 1992) الإدارة العامة للدراسات والتخطيط الاقتصادي، طرابلس، ليبيا.

عدنان الجنديل. 1978. الزراعة ومقوماتها في ليبيا، الدار العربية للكتاب، طرابلس.

عماد السائح. 2005. واقع الاستثمار الزراعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1985-2002. ندوة بعنوان تشجيع الاستثمار المحلي في ليبيا، طرابلس.

مجلس التخطيط العام (2001) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-2000، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس.

محمد بوسنينة (1992) الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا، الهيئة القومية للبحث العلمي، ليبيا.

محمد أحمد خلف الله (2005) مفهوم التنمية وعلاقتها بالاستثمار المحلي، ندوة بعنوان: تشجيع الاستثمار المحلي في ليبيا الإمكانيات والأهداف، منشورات جامعة طرابلس.

مشروع النهر الصناعي. الموقع الالكتروني:

http://www.gmmra.org/en/index.php?option=com_content&view=article&id=76&Itemid=50

مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

نجمي إبراهيم الديلاوي (2009) الاستثمار الزراعي في ليبيا(1970-2007)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة طرابلس.

يحي محمد متولي (2003) دراسة اقتصادية تحليلية عن أثر الاستثمارات الزراعية في تحديث الزراعة المصرية، المجلة المصرية للعلوم التطبيقية، المجلد 17، العدد الرابع، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

Abuarosha, M. (2013). Drivers and Obstacles of Agriculture Development in Libya, PhD thesis, Faculty of Management, Sheffield Hallam University, UK.

ALLAN, J. A. (1973). Agricultural development in Libya since independence. Northern Africa: Islam and modernization (London,), 33(76) 117-134.

DASGUPTA, B. K. (1973) Investment in Libyan Agriculture. In: ALLAN, J.A et al. Libya: Agriculture and economic development. London, F. Class, 30-56.

El MALLAKH, R. (1969).The economics of rapid growth: Libya. Middle East Journal, 23(3), 308-320.

www.tamimi.own0.com.

ZARMOUH O, Omar. (1998). Optimal investment in an oil based economy. Theoretical and Empirical Study of a Ramsey-Type Model for Libya. PhD, Development and Project Planning Centre, University of Bradford.

United Nation. (1954). Technical Assistance Program.

World Bank. (1958). financial report of Libya. USA.

- **الملاحـــق:**

جدول (1) الرقم القياسي للأسعار في ليبيا خلال الفترة (1964-2009) سنة الأساس 1997

السنة	الرقم القياسي سنة الأساس 1964	الرقم القياسي سنة الأساس 1997
1964	100.00	7.41
1965	118.50	8.78
1966	134.60	9.97
1967	132.90	9.85
1968	136.60	10.12
1969	152.30	11.28
1970	143.50	10.63
1971	149.90	11.11
1972	141.50	10.48
1973	135.10	10.01
1974	142.80	10.58
1975	151.00	11.19
1976	164.70	12.20
1977	186.20	13.79
1978	208.70	15.46
1979	256.90	19.03
1980	305.20	22.61
1981	316.20	23.43
1982	353.60	26.20
1983	391.10	28.97
1984	439.90	32.59
1985	480.10	35.57
1986	495.90	36.74
1987	517.50	38.34
1988	533.70	39.54
1989	540.60	40.05
1990	587.20	43.50
1991	656.10	48.61
1992	754.50	55.90
1993	821.50	60.86
1994	942.50	69.83
1995	1045.90	77.49
1996	1183.90	87.71
1997	1349.80	100.00
1998	1510.80	111.93
1999	1716.20	127.14
2000	1666.40	123.46
2001	1518.80	112.52
2002	1369.50	101.46
2003	1340.40	99.30
2004	1062.00	78.68
2005	1082.94	80.23
2006	1120.30	83.00
2007	1150.43	85.23
2008	1179.72	87.40
2009	1263.41	93.60

جـدول (2) الإنفـاق الاسـتثماري الزراعـي والنـاتج الزراعـي – بالأسـعار الثابتة

سنة الأساس 1997

السنة	الناتج الزراعي	الاستثمار الزراعي
1964	225.42	25.65
1965	287.05	82.01
1966	273.77	101.29
1967	313.84	175.71
1968	330.04	142.29
1969	331.47	116.99
1970	311.35	220.11
1971	297.15	430.42
1972	415.91	608.60
1973	599.47	888.21
1974	611.57	2116.39
1975	741.05	2165.04
1976	817.09	2361.13
1977	652.43	1911.61
1978	789.70	1822.59
1979	737.69	1995.01
1980	1045.52	2162.69
1981	1167.95	2081.05
1982	1090.60	1178.02
1983	1045.74	872.83
1984	991.10	804.85
1985	962.09	513.94
1986	1047.12	327.72
1987	1072.54	275.44
1988	1070.58	252.91
1989	1098.12	362.29
1990	1110.04	500.66
1991	1115.88	485.94
1992	1127.43	52.24
1993	1164.62	320.24
1994	1185.68	20.05
1995	1204.61	7.61
1996	1225.07	65.44
1997	1267.00	173.70
1998	1245.71	54.95
1999	1140.35	42.08
2000	1166.17	114.37
2001	1237.11	133.13
2002	1329.40	164.20
2003	1385.45	124.37
2004	1688.52	333.89
2005	1804.20	445.35
2006	1979.58	211.21
2007	2235.37	387.31
2008	2571.86	502.29
2009	2545.63	123.18
2010		

المصادر: جدول (1): المصدر: عبد البارئ شوشان الزنى .1999. قياس اتجاه التضخم في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1964 – 1992) – الإدارة العامة للدراسات والتخطيط الاقتصادي، طرابلس، ليبيا.

جدول (2): جمعت من جدول (2) بالدراسة وجدول (1) بالملحق